

## وليد الخالدي

### فلسطين والدراسات الفلسطينية

### بعد قرن من الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور

(المحاضرة الافتتاحية في مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة لندن)\*

## I

نلتقي اليوم لنحتفي بالذكرى السنوية الثانية لتأسيس مركز الدراسات الفلسطينية في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية. ويشرفني أن أدعى لإلقاء المحاضرة السنوية الأولى للمركز، ويسعدني أن أخطبكم بهذه المناسبة باسم مؤسسة شقيقة هي مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي احتفلت للتو بالذكرى الخمسين لتأسيسها كمؤسسة أبحاث مستقلة، خاصة، غير ربحية، وغير مرتبطة بأي حزب أو تنظيم أو دولة، غايتها تقديم الخدمة العامة.

ونحن في المؤسسة نتطلع إلى أعوام طويلة من التعاون الخلاق بين مؤسستينا. فكلانا، كما هو حال سائر مراكز الدراسات الفلسطينية، معنيّ بالبحث في الظاهرة عينها: الحطام المتراكم المتنامي باطراد من تداعيات ما نجم عن ذلك اليوم المشؤوم في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ بفعل ما يُسمى وعد بلفور، أشد الوثائق المعنية بالشرق الأوسط تدميراً في القرن العشرين.

كم طالت المسافة التي قطعناها منذئذ، وكم كان سيبدو مستهجناً لصاحب الوعد أن ينشأ مركز للدراسات الفلسطينية في قلب عاصمته يتضح للتو عند التأمل بالكلمات التي تقطر بالتحالي الألمبي والتي نطقها بلفور سنة ١٩١٩: "إن القوى العظمى ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية، سواء أكانت محقة أو على خطأ، جيدة أو سيئة، فإن جذورها ضاربة في تقاليد موعلة في القدم، وفي حاجات راهنة، وفي آمال مرتجاة، وهذا لعمرى أهم من رغبات وأهواء الـ٧٠٠,٠٠٠ عربي المقيم الآن في هذه الأرض العريقة"، أن عبارة "القضية الفلسطينية" هي اختزال لمنشأ، وتطور، وتداعيات الاستعمار الصهيوني لفلسطين، الذي بدأ في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر وما زال مستمراً حتى اللحظة. قبل قرن من هذه السنة، أطلقت الحرب العالمية الأولى سلسلة الأحداث التي قادت إلى وعد

\* ألقى هذه المحاضرة باللغة الإنجليزية في ٦ آذار / مارس ٢٠١٤ في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) في لندن.

ترجمة: أحمد خليفة، ومراجعة: الكاتب.

بلفور. وعندما جرى إصداره في سنة ١٩١٧ كان قد مضى على بدء الاستعمار الصهيوني قرابة ٤٠ عاماً، وعلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل ٢٠ عاماً. وعلى الرغم من حماسة المستعمرين الصهيونيين الأوائل، فإن حركة الجماهير اليهودية الهاربة من الحكم القيصري في روسيا لم تكن في اتجاه الجنوب نحو المشرق، وإنما في اتجاه الغرب عبر أوروبا، وإلى شواطئ أميركا الشمالية المغناطيسية. أمّا من وصل منهم إلى فلسطين، فكان النزر النزر، بينما تدفق طوفان الهاربين عبر المحيط الأطلسي.

وكان معظم المراجع الحاخامية في أرجاء الشتات كافة، معادياً للصهيونية لاستباقها قدوم المسيح اليهودي المخلص، بينما كانت البورجوازيات اليهودية الأميركية والأوروبية مترددة تخشى الاتهام بالولاء المزدوج إذا ما أُيدت الصهيونية.

وبين عشية وضحاها انقلب الوضع رأساً على عقب عندما باركت بريطانيا العظمى سيدة البحار المغامرة الصهيونية بمنحها وعد بلفور. ولم تكتفِ بريطانيا بهذه المباركة، بل وافقت أيضاً على تحويل هذا الوعد من طرف واحد إلى التزام من جانبها بتنفيذه بضمانة من القانون الدولي المتمثل في نظام الانتداب المستحدث الذي أوجده "عصبة الأمم" (League of Nations) التي تم تأسيسها في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وخلافاً لنهجها في الحكم الانفرادي في إمبراطوريتها المترامية الأطراف خصّت بريطانيا الصهيونية حصراً دون غيرها بمنزله الشريك في حكم فلسطين، وأقرّت بالمنظمة الصهيونية العالمية (World Zionist Organization)، تحت اسم الوكالة اليهودية (Jewish Agency)، طرفاً مستقلاً معترفاً به من جانب عصبة الأمم لغرض محدد هو مشاركتها في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ويتبادر إلى الذهن فوراً السؤال: كيف وقعت لندن الإمبريالية في شرك الخطة الصهيونية، وهي التي تعجّ بخبرات أنضجتها قرون من التعامل مع طيف واسع من الأمم والأعراق والأديان على امتداد الكرة الأرضية؟

الجواب المختصر كلمتان: الزهو القاتل. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانزواء الولايات المتحدة خلف جدار الاعتزال، وتقويض الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والألمانية والعثمانية، غدت بريطانيا القوة الأعظم، ولم يبقَ من ينافسها سوى جارتها في باريس. غير أن هذه لم تكن مشكلة عصية الحل، ذلك بأن السير مارك سايكس وجد وصفاً ملائمة لإرضائها: تقاسم أنفال المشرق العربي.

لكن هناك طبعاً جواب أطول، وهو يقودنا إلى مراكزنا البحثية. فإذا نحينا جانباً الحجاب الكثيف من "الكتب البيضاء" (White Papers) و"الكتب الزرقاء" (Blue Books) وتقارير لجان التحقيق (Commissions of Inquiry) الذي يغطي فترة الانتداب، فإن علماءنا يحسنون صنعاً بالتعمق في كيف ولماذا رعت لندن بين الحربين العالميتين سلطة عليا منافسة لها (imperium in imperio) داخل إقليم فلسطين، ويزداد اللغز تعقيداً عندما يأخذ المرء في الاعتبار أن هذه السلطة العليا لم تكن محلية فحسب، بل كان لها أيضاً بعد خارجي، أي سلطة عليا موجودة خارج الإقليم (imperium ex imperio)، ومتمثلة في الوكالة اليهودية العالمية (Jewish Agency) الشريك، التي كانت مؤسساتها المالية المركزية ومصادر قوتها الأخرى في معظمها أميركية، وخارج سيطرة لندن.

وهكذا، عندما قرر بن - غوريون، أبرز قادة اليبشوف، في سنة ١٩٣٩، تغيير الأحصنة، مستبدلاً الحصان البريطاني (الذي كان يفضّله منافسه حايم وايزمن) بالحصان الأميركي، فإنه فعل ذلك

بناء على حسابات دقيقة أُشّرت إلى أميركا كقوة موازنة ووارثة لبريطانيا في المستقبل. وهذه حكاية قديمة قَدَم التاريخ: ثورة تابع ضد الدولة الأم التي احتضنته ورعته. ولعل تأكل التوافق الأنجلو- صهيوني في أواخر الثلاثينيات يُبرز أيضاً قانوناً حديدياً في السياسة: لا يمكن أن يبقى كيانان سياسيان في حالة توافق إلى الأبد. وربما يكون في هذا ما ينسحب على العلاقة الحالية بين واشنطن وأوباما وتل أبيب وببي نتياهو.

## II

أثارت أحداث ١٩٤٨ جدالاً لا مثيل له من حيث اتساعه وحدّته قياساً بسائر مراحل القضية الفلسطينية، وقد أدى في نهاية المطاف إلى ظهور مدرسة جديدة في التأريخ في إسرائيل سُميت مدرسة "ما بعد الصهيونية" (Post-zionist school)، وأطلق على كتابها لقب "المؤرخون الجدد"، تمييزاً لهم من "المؤرخين القدامى" الذين حَبَكُوا رواية صهيونية أسطورية تأسيسية ملفّقة عن قيام دولة إسرائيل.

لقد صوّرت هذه الرواية الجالية اليهودية في فلسطين عشية قيام الدولة كأنها الشاب اليافع داود (David) يواجه الجَبَّار العربي جوليات (Goliath). وصورت بريطانيا المنسحبة من فلسطين كأنها عازمة على الغدر بالدولة اليهودية الجنين والقضاء عليها في مهدها. أمّا عرب فلسطين الذين طردتهم إسرائيل، فقد هجر مئات الآلاف منهم بحسب هذه الرواية بيوتهم، وقراهم، وأعمالهم، استجابة لأوامر من زعمائهم لإخلاء الطريق أمام الجيوش العربية الغازية لإسرائيل في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨.

ونظراً إلى الدور الذي أدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية وكاتب هذه السطور، في تدوين الرواية الفلسطينية المضادة للرواية الصهيونية الأسطورية التي حَبَكها "المؤرخون القدامى"، فإنه قد يكون من المفيد، للعلم، إطلاعكم على بعض العناصر التي ساهمت في تكوينها.

إحدى الروايات الأولى الموثوق بها عن ادعاء إسرائيلي مبكّر بشأن أسطورة "الأوامر العربية" لإخلاء فلسطين كان صاحبها المؤرخ الفلسطيني عارف العارف. كان العارف خلال أعوام الانتداب الأخيرة قد نُقل إلى رام الله وعُيّن فيها مساعداً لحاكم لواء القدس البريطاني وعُهد إليه بإدارة قضاء رام الله، وأبقاه الأردنيون في منصبه بعد انتهاء الانتداب ودخول الجيش العربي الأردني الضفة الغربية.

وفي منتصف تموز / يوليو ١٩٤٨ هاجمت القوات الإسرائيلية مدينتي اللد والرملة، ولم تحرك الجيوش العربية (التي كانت على مرمى حجر) ساكناً. وأرغم سكان المدينتين جميعاً، والبالغ عددهم نحو ٦٠,٠٠٠ نسمة، على الخروج منهما مشياً على الأقدام في رحلة مأسوية مضمّنة في اتجاه رام الله، حيث وصلوا في حالة تفتت الأكباد، بعد أن سقط منهم المئات في الطريق.

وفي الأسبوع الثالث من تموز / يوليو، وصل الكونت برنادوت، الوسيط الدولي المعين من قبل الأمم المتحدة، إلى رام الله. وأصاب العارف، الذي كُلفَ بمرافقته، الذهول عندما أخبره برنادوت أن المسؤولين الإسرائيليين الكبار الذين كان قد قابلهم للتوّ "أكدوا" له أن سكان اللد والرملة إنما غادروا مدينتيهما طوعاً، انصياعاً لطلب قادة المدينتين الذين أصدروا إليهم أوامر بالمغادرة.

وعلى الفور رتبّ العارف لبرنادوت لقاءات مع هؤلاء القادة الذين كانوا لا يزالون يعيشون في كهوف أو تحت الجسور بعد طردهم: رجال دين مسيحيون ومسلمون؛ أعضاء مجالس البلدية؛ قضاة؛ عاملون في مختلف المهن.

ومما لا شك فيه أن تجربة برنادوت هذه ساهمت في تقديمه التوصية إلى الأمم المتحدة التي طالبت بعودة اللاجئين إلى أماكن عيشهم، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد اغتياله على يد عصابة شتيرن التي كان يتزعمها يتسحاق شمير.

وفي الخمسينيات، كانت أسطورة "الأوامر" قد انتشرت في كافة وسائل الإعلام البريطانية. وكانت الرواية الإسرائيلية السائدة هي أن الأوامر إنما صدرت عن القيادة الفلسطينية العليا، لا عن القادة الفلسطينيين المحليين، وأنها أذيعت على الملأ بواسطة محطات الإذاعة آنذاك. وكان أشد مروّجي هذا الادعاء الصحفي البريطاني جون كمحي، الذي كان وقتها رئيس تحرير المجلة الأسبوعية "جويش أوبزرفر" (*Jewish Observer*)، الناطقة بلسان الاتحاد الصهيوني البريطاني.

وكان الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني مقيماً آنذاك في المنفى في لبنان، وكنت أعرفه منذ الطفولة وكان دائماً يعاملني بلطف. وعندما وصفت له وقع أسطورة الأوامر في الغرب، سمح لي على الفور بالاطلاع، ومن دون أي قيد، على أرشيفاته (دمرتها القوات الكتائبية في السبعينيات خلال الحرب الأهلية اللبنانية).

وكننت قبل ذلك قد تفحصت وراجعت الكم الهائل من سجلات رصد البي. بي. سي. (BBC) لنشرات الإذاعات العربية المحفوظة في المتحف البريطاني في لندن.

وأضفتُ المعطيات التي استخرجتها من أرشيفات الحاج أمين إلى ما كنت وجدته في سجلات الـ BBC، وكتبت مقالي المعنونة "لماذا خرج الفلسطينيون؟" والتي نشرتها في سنة ١٩٥٩ في الـ "ميدل إيست فوروم" (*Middle East Forum*)، مجلة خريجي الجامعة الأميركية في بيروت.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور إرسكين ب. تشايلدرز، إذ بعد فترة وجيزة من نشر المقالة زارني في بيروت هذا الصحفي الأيرلندي الشاب، وأظهر اهتماماً كبيراً بسجلات البي. بي. سي. وقال أنه ينوي أن يتفحصها بنفسه لدى عودته إلى لندن.

ويجب الإشارة أيضاً إلى دور إيان غيلمور، مالك مجلة "سبكتيتر" (*Spectator*) الأسبوعية، الذائعة الصيت. فقد زارني في أوائل سنة ١٩٦٠، وكان قادماً للتو من إسرائيل حيث سمع من مسؤولين إسرائيليين كبار حكاية "الأوامر"، وقال لي أنه قرأ مقالي في "الميدل إيست فوروم"، ووجه إليّ أسئلة كثيرة وغادر.

وفي ١٢ أيار / مايو ١٩٦١ نشرت الـ "سبكتيتر" مقالة تشايلدرز المعنونة "الخروج الآخر" (*The Other Exodus*)، والتي تضمّنت النتيجة التي خلص إليها: لم يكن هناك "أوامر".

وأعقب ذلك رسائل صاخبة متبادلة بين عدة قرّاء استمرت طوال ثلاثة أشهر تقريباً، حظيت خلالها، والفضل لغيلمور، روايتنا الفلسطينية المضادة للرواية الإسرائيلية بفرصة لا سابقة لها لكشف الحقيقة أمام الرأي العام الغربي.

سارع جون كمحي إياه إلى الرد، قائلاً بتعال: "مع مضيّ السنين يبدو أن خرافات وأباطيل جديدة حلّت محل الخرافات القديمة. وقد ساهم الإسرائيليون والصهيونيون في هذا المضمار، لكن في الآونة الأخيرة كان أصحاب الدعاية العربية (وخصوصاً وليد الخالدي وتشايلدرز) هم الذين نجحوا في تشويش قصة خروج الفلسطينيين".

وكننت في ذلك الوقت في جامعة برنستون في إجازة سبتية (sabbatical) من الجامعة الأميركية في بيروت، أتفحص سجلات رصد السي. أي. إيه. (C.I.A.) للإذاعات العربية في سنة ١٩٤٨، والموجودة في مكتبة فايرستون. ومن هناك، أرسلت رسالة إلى الـ "سبكتيتر" أنكرتُ فيها معرفتي بتشايلدرز (هذا

لم يكن صحيحاً)، لكنني عبّرت عن سروري الشديد بتوصّله بصورة مستقلة إلى النتيجة عينها التي كنت قد توصلت إليها (وهذا كان صحيحاً). وأضفت أن ما وجدته في سجلات السي. أي. إيه. عزّز ما أسفرت عنه سجلات البي. بي. سي.

كما أنني بينما كنت في برنستون قمت بتفحص المصادر العبرية بمساعدة عالمة سفاردية مسنة متعاطفة معنا.

وكانت نتيجة بحثي في هذه المصادر المقالة عن "خطة دالت" (Plan Dalet) الخطة الرئيسية الصهيونية لاحتلال فلسطين، والتي نُشرت بعد فترة وجيزة، وأيضاً في "الميدل إيست فوروم". وبما أن الرسائل المتبادلة على صفحات "سبكتيتير" جنحت بإطراد نحو تناول الخروج الفلسطيني بصورة عامة، أجد من الملائم أن أعرض بإيجاز ما توصلت إليه بشأن "خطة دالت". ذلك بأني ذكرت في رسالة إلى "سبكتيتير" ما يلي حرفياً:

وُضعت خطة "دالت" موضع التنفيذ، وهي خطة صهيونية رئيسية لإحتلال المناطق العربية بالقوة، داخل وخارج الدولة اليهودية التي "منحتها" الأمم المتحدة للصهيونيين. وكانت هذه الخطة ترمي إلى نزع الصفة العربية عن جميع المناطق الواقعة تحت السيطرة الصهيونية.

وكان الهدف من خطة "دالت" هو كسر شوكة المقاومة العربية الفلسطينية، ومواجهة الأمم المتحدة والولايات المتحدة بأمر سياسي وعسكري لا مردّ له، وفي أقصر زمن ممكن - ومن هنا تلك الضربات الكاسحة والقاسية ضد المراكز السكنية العربية.

وبينما بدأت خطة "دالت" تدخل حيز التنفيذ، ونزح عشرات الألوف من المدنيين العرب هائمين على وجوههم نحو البلاد العربية المجاورة، أرغم الرأي العام العربي حكوماته المترددة على إرسال جيوشها النظامية إلى فلسطين.

ويرى كاتب هذه السطور أن دخول الجيوش العربية هو وحده الذي أفشل أهداف خطة "دالت" الأكثر جموحاً، والتي كانت تهدف إلى احتلال ما لا يقل عن مساحة فلسطين بالكامل غربي نهر الأردن (وليد الخالدي، "خطة دالت مجدداً"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩٦، خريف ٢٠١٣، ص ٣٧٩).

وعلى حد علمي، كان هذا أول ذكر علني لـ "خطة دالت" في الغرب.

### III

ومثلما أنجبت الحرب العالمية الأولى وعد بلفور، أنجبت حرب ١٩٦٧ وثيقة كارثية أخرى: قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

فمثلما كان وعد بلفور، بمعنى ما، منبع كافة التطورات في القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي في القرن العشرين حتى حرب ١٩٦٧، بما في ذلك الحرب نفسها، فإن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، هو، بمعنى ما، المنبع الرئيسي لكافة التطورات في النزاع فيما تبقى من القرن العشرين إلى يومنا هذا.

ومن الغريب أن كثيرين من المراقبين معجبون بالقرار ٢٤٢، أساساً لأن مقدمته تتحدث عن "عدم

جواز اكتساب أراضي عن طريق الحرب"، لكن بنوده الإجرائية تؤدي إلى العكس تماماً. صحيح أنه يتحدث عن "انسحاب قوات إسرائيلية من أراضي محتلة" (في النسخة الفرنسية "الأراضي المحتلة" / (Des Territoires Occupés)، إلا إنه لا يحدد متى يجب أن يبدأ الانسحاب، ولا الخط الذي يجب أن تنسحب القوات إليه، ولا الزمن الذي سيتم خلاله الانسحاب. كما أنه لا يذكر بالاسم المناطق التي يجب أن ينسحب منها.

ويدعو القرار إلى السلام "وحدود آمنة ومعترف بها" بين جميع الأطراف، لكنه لا يحدد من الذي يقرر أين تقع هذه الحدود ولا كيف تكون آمنة، ولا ذكر فيه إطلاقاً لخطوط الهدنة. ويؤكد القرار الحاجة إلى "حل عادل لمشكلة اللاجئين"، لكنه لا يحدد من الذي يقرر عدالة الحل، ولا من هم هؤلاء اللاجئين. وتغيب كلمة "فلسطينيون" كلياً من النص، ولا يوجد أي إشارة إلى انطباق موثيق جنيف على الأراضي المحتلة.

إن هذا النص العجيب يجب النظر إليه على خلفية القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٨ - ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٧، بعد فترة وجيزة من انتهاء القتال.

باختصار، أجمع مجلس الوزراء الإسرائيلي على:

- (١) الانسحاب فقط بشرط التوصل إلى اتفاقيات سلام؛
- (٢) معاهدات السلام مع مصر وسورية على "أساس" الحدود الدولية وحاجات إسرائيل الأمنية؛
- (٣) ضم قطاع غزة؛
- (٤) نهر الأردن هو "الحد الأمني" لإسرائيل، ويعني هذا ضمناً السيطرة الدائمة على الضفة الغربية.

ولا حاجة إلى أن يكون المرء خبيراً برموز الشيفرة كي يرى تناغم القرار ٢٤٢ مع المواصفات، أو بالأحرى التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء الإسرائيلي.

وقد قصد مجلس الوزراء طبعاً، بتركيزه على معاهدات السلام مع مصر وسورية حصراً مع استثناء الأردن، إلى فصل هذين البلدين عن المشكلة الفلسطينية، وإلى عزل الفلسطينيين والأردن معاً عن كليهما.

عقب اجتماع مجلس الوزراء ذلك بعشرة أيام فقط، كشفت إسرائيل، في ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٦٧، عن نياتها الحقيقية في الضفة الغربية بضمها القدس الشرقية الأردنية البالغة مساحة حدودها البلدية ٢,٥ ميل مربع أضيف إليها ٢٢,٥ ميلاً مربعاً من أعزّ أراضي الضفة الغربية المجاورة، على شكل نتوء بذيء في اتجاه رام الله.

لقد كان القرار ٢٤٢ نصراً دبلوماسياً وسياسياً حاسماً لإسرائيل لا تقل خطورته عن نصرها في ميدان القتال، لكنه ما كان ممكناً لولا المسمى ليندون ب. جونسون. أمّا ما الذي دفع ل. ب. جونسون إلى استصدار مثل هذا القرار فهو من جملة المجالات الجديرة بالدرس من قبل مراكز الدراسات الفلسطينية كافة. بيد أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه، عندما كان جونسون عضواً في مجلس الشيوخ في سنة ١٩٥٦، عارض بإصرار وعناد شديدين قرار أيزنهاور إرغام إسرائيل على إعادة الوضع إلى ما كان عليه (status quo ante) قبل العدوان الثلاثي على مصر، وعلى التخلي عن "اكتساب أراضي عن طريق الحرب".

في أعقاب حرب ١٩٦٧، عمل وزير الخارجية الإسرائيلي آبا إيبان عن كثب مع بطانة جونسون، بمن في ذلك مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آرثور غولدمبيرغ (كنت عضواً في الوفد العراقي

المرسل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الحرب مباشرة، واضطرت مع رفاقي إلى الاستماع إلى إيبان وهو ينسج شباكه العنكبوتية الكاذبة، وقد أتحت لي الفرصة لدحضها، وكان ذلك في عهد ما قبل صدام حسين).

ويكشف إيبان في مذكراته عن أنه حثّ نظرائه الأميركيين على أن "يقتلعوا" من عقولهم "مفهوم الهدنة"، وأن يربطوا الانسحاب الإسرائيلي من خطوط وقف إطلاق النار آنذاك "بمفاوضات سلام تتعين فيها الحدود بالاتفاق [بين الأطراف المعنية]".

وكان معنى هذا الكلام المراوغ أن نقطة البداية للمفاوضات ستكون أقصى الخطوط الأمامية التي بلغت الدبابات الإسرائيلية في أعماق الأراضي العربية. كما كان ذلك يعني أنه أصبح في قدرة إسرائيل أن تستغل، كما فعلت، كامل ثقل احتلالاتها ونصرها العسكري الكاسح لفرض زمن انسحابها، ووتيرته، ونطاقه، وتعاقبه، ومداه.

إن هذا "النظام" الذي أرسى أسسه القرار ٢٤٢ رضخت له، وأيدته، الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ رئاسة جونسون. وقد مكّن غموض القرار ٢٤٢ وميوغته إسرائيل من الإقدام على سياسة الاستيطان والاستمرار بها حتى هذه اللحظة. وهذا النظام إياه هو الذي أرسل السادات إلى القدس وعرفات إلى أوسلو.

لقد سددت حرب ١٩٦٧ ضربة قاضية إلى القومية العربية التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، لكنها في المقابل قذفت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى طليعة الصفوف لأنها غدت رمزاً للمقاومة في العالم العربي بأسره بعد الهزيمة المهينة للجيش العربية النظامية.

غير أن التأثير الأعمق للحرب، والمنطوي على بعد كارثي بالغ الخطورة، يكمن في كونها ألهمت الأصولية المشيخانية الدينية المتصهينة، وأوجدت أوضاعاً من شأنها أن تقود إلى تصادم حتمي على الأماكن المقدسة في القدس بين الجهاديين اليهود والمسيحيين الإنجيليين من جهة، والجهاديين الإسلاميين من جهة أخرى.

#### IV

عندما يتطلع المرء إلى المشهد الفلسطيني اليوم، يرى شعباً يتشبث بأظافره بما تبقي له من أرض أجداده.

وفي مثل هذا الوضع الكئيب، من نافلة القول أن تكون الأولوية القصوى لرص الصفوف. وهذا ما يجعل الانقسام بين "فتح" و"حماس" أمراً مُشِيناً. ذلك بأن المرء يحتاج إلى كلتا قبضتيه في معركة البقاء، وكلا الطرفين مذنب وعلينا حثهما حثاً لا يعرف الكلل أو الملل على التصالح والوفاق.

وطبعاً سينقضّ نتيما هو على المصالحة فور حدوثها، وسيعتبرها بمثابة إعلان حرب. لكن إسرائيل يقيناً تدرك أن المصالحة الفلسطينية إنما هي ضرورة واجبة لأي سلام فلسطيني - إسرائيلي حقيقي.

إن الفجوة بين "فتح" و"حماس" فيما يتعلق بأسلوب الكفاح واسعة. فعباس ملتزم بعدم اللجوء إلى العنف، والتزامه هذا ليس موقفاً فلسفياً، إذ إنه مارس العنف حين كان في المقاومة المسلحة، لكنه استوعب بروية كلفته ونتائجه. وليس مصادفة أنه كان الأول بين قادة "فتح" من اقترح إجراء حوار مع عناصر إسرائيلية متعاطفة.

والتزام عباس بعدم اللجوء إلى العنف هو التزام استراتيجي وليس تكتيكياً. وأنا على يقين من ذلك، لأنني استمعت إليه وإلى أسلافه الثلاثة: عرفات والشقيري والحاج أمين.

من نواح عديدة، عباس شخصية تراجيدية. إنه قائد سابق من قادة حرب التحرير غير النظامية تحول عن وعي وإدراك إلى ما يعتبره البعض "التعاون" (collaboration)، ذلك بأنه في كل ليلة تلزم قوات الأمن التابعة لسلطته ثكناتها، بينما تجوس وحدات كوماندوس إسرائيلية أزقة القصبات، ومخيمات اللاجئين، وقرى الضفة لاصطياد الشباب المقاومين. وهذا ثمن فادح في مقابل ما يجنيه الطرف الفلسطيني من رصيد معنوي لإحجائه عن العنف.

إلى متى يستطيع عباس الاستمرار في هذه السياسة من دون تحقيق أي تقدم حقيقي في اتجاه السلام؟ وإلى متى يستطيع الفلسطينيون تحمّل قيادته لهم؟

ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن حركة "المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات" (BDS) ما كان في استطاعتها أن تحقق ما حققته من تقدم لولا عباس.

ومهما يكن اتساع الفجوة بين عباس و"حماس" فيما يتعلق بالكفاح المسلح، غير أنها ليست عvisة على الردم. هناك ما يدل على وجود براغماتية داخل قيادة "حماس"، فمع أن تفكيرها ديني، إلا أنه في وسعها تصوّر "مخرج" من منظورها العقائدي لتعليق التزامها المعلن بالكفاح المسلح.

وفي المقابل، فإن التزام عباس بنبذ العنف لا يستثني اللجوء إلى العصيان المدني، الأمر الذي يمكن أن يشكّل أرضية مشتركة إذا ما غلبت إرادة المصالحة، وحن أوان العصيان المدني.

وإذا كان الانقسام بين "فتح" و"حماس" يلحق أذى بالغ الخطورة بالقضية الفلسطينية، فإن الأمر كذلك بالنسبة إلى الهدف الغائي السياسي الفلسطيني. وليس سراً أن مسألة دولة واحدة / دولتين هي موضوع رئيسي تجري مناقشته، ليس داخل المعسكر الفلسطيني فحسب، بل أيضاً داخل الدائرة الأوسع للحلفاء والمؤيدين.

وكما يمكن أن تكونوا قد حدستم، فأنا لست بالفطرة من أنصار تقسيم فلسطين، أي، صيغة حل الدولتين. وفي الحقيقة، وصلت إليها متأخراً، و فقط في سنة ١٩٧٨ حين تبنيتها في مقالة نشرتها في مجلة الـ "فورين أفيرز" (Foreign Affairs) الأميركية بعنوان: "تفكير في ما لا يجوز التفكير فيه".

وما زلت من مؤيدي حل الدولتين، وهاكم أسباب تأييدي المستمر: هناك تأييد عالمي عارم لحل الدولتين. ربما باستثناء الولايات المتحدة المايكرونيزية، حليفة إسرائيل المزمّنة في هيئة الأمم إلى جانب الولايات المتحدة. وسيكون التخلي عن هذا الرصيد الثمين عملاً في قمة اللامسؤولية.

ينسى البعض أننا خبرنا إطار الدولة الواحدة طوال ٣٠ عاماً خلال فترة الانتداب البريطاني، ونعرف تمام المعرفة ما حدث على الرغم من أن ميزان القوى في البداية كان لمصلحة الفلسطينيين بشكل كاسح.

أمّا ميزان القوى اليوم فانقلب إلى مصلحة الطرف الآخر انقلاباً تاماً، وغدت إسرائيل القوة العظمى في المشرق العربي، وذلك بفضل فساد أنظمة الدول العربية ونخبها السياسية الحاكمة.

وفي إطار الدولة الواحدة، سيتاح لإسرائيل عذر مثالي للتخلص من أي قيود متبقية على وتيرة الاستيطان. وفي طرفه عين سيكون الفلسطينيون محظوظين إذا تبقى لهم من الأرض ما يكفي لزراعة البصل في حدائقهم الخلفية ودفن موتاهم فيها.



من ناحية ثانية، لقد تعهد إعلان استقلال إسرائيل في سنة ١٩٤٨ بضمّان "المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكافة السكان بغض النظر عن الدين، والعرق، أو الجنس".  
والآن يصر نتيناهاو على اعتراف الفلسطينيين المسبق بالصبغة اليهودية لدولة إسرائيل كشرط لا حيدة عنه لاتفاقية سلام، مع أنه من أصل ٣٧ زعيماً يهودياً وقّعوا وثيقة إعلان استقلال إسرائيل في سنة ١٩٤٨، واحد فقط كان من مواليد فلسطين، بينما كان الآخرون في معظمهم آتين من بولندا والإمبراطورية الروسية: من بلونسك، وبولتافا، وبينسك، ولودن، وكاوناس. وكانوا في معظمهم ينتمون إلى يسار الوسط، لكنهم لم يدلّفوا من تلك الأصقاع إلى فلسطين كي يتعايشوا في "وطنهم" الجديد مع سكانها.

وعندما يتحدث نتيناهاو عن دولة يهودية فإنه يتحدث باسم جمهور أصولي ديني قومي يميني متنام، يشطر المجتمع اليهودي الإسرائيلي إلى نصفين.

ولم يعد الانقسام داخل السكان اليهود في إسرائيل بين يمين ويسار، وإنما بين العلمانيين والمتدينين. وكثيرون من العلمانيين هم ليبراليون "وما بعد صهيونيين" (post-Zionist)، لكنهم ليسوا قوة صاعدة. فالقوة الصاعدة هي حركة المستوطنين "الصهيونية الجديدة" (neo-Zionist) المشيحانية الدينية اليمينية الانتصارية المتحالفة مع الإنجيلية المسيحية الرؤيوية في الولايات المتحدة التي ألّهب مشاعرها احتلال كامل "أرض إسرائيل" (Eretz Israel) وعودة "جبل الهيكل" إلى الحياة اليهودية العسكرية.

وهذا التحالف يعتبر الفلسطينيين كنعانيين مصيرهم محتوم وفقاً لما ورد في التوراة، ولا يحظى اليهود العلمانيون الإسرائيليون من هذا التحالف بنظرة أكثر تعاطفاً. كما أنه لا يوجد إجماع في إسرائيل على من هو اليهودي، وربما يجب أن نطلب من ببيي تعريفاً لـ "اليهودية".  
إن كثيراً من دعاة الـ BDS هم من أنصار الدولة الواحدة ويتطلعون إلى تكرار نجاح العقوبات ضد جنوب إفريقيا، لكن ثلاثين عاماً تفصل بين بدء العقوبات ضد جنوب إفريقيا في أوائل الستينيات وانتخاب مانديلا رئيساً في سنة ١٩٩٤. والوقت لن يكون رصيماً إيجابياً للفلسطينيين في إطار دولة واحدة على الرغم من العامل الديموغرافي.

أنا لست ضد حركة الـ BDS، وأريدها أن تنجح، لكن كي تنجح فإنها بحاجة إلى يهود ما بعد الصهيونية (post-Zionist)، والليبراليون منهم. ونزع الشرعية عن الاحتلال قابل للتحقق، وفرص نجاحه غير مستبعدة، أمّا نزع الشرعية عن إسرائيل ذاتها جهاراً فسيكلف الحركة معظم حلفائها اليهود، ومعظم عواصم العالم المتعاطفة مع الفلسطينيين.

ليكن لدينا حملتا BDS، وبالترتيب التالي:

الأولى، لإنهاء الاحتلال.

والثانية، لتطبيق التعهد المعطى للمواطنين العرب داخل إسرائيل في إعلان الاستقلال.

إن التشبث بالهوية الخاصة في عصر العولمة هو ظاهرة عالمية نشاهدها في تفكك دول، وفي حركات الانفصال الداخلية في أنحاء عديدة من العالم. ودعاة الدولة الواحدة من مؤيدي حركة BDS إنما يسرون عكس هذ التيار.

الدولة الفلسطينية حاجة ماسة يحتاج إليها الفلسطينيون كحاجتهم إلى عروة وثقى توثقهم بأرض الأجداد، وحبل سُرّي يصلهم بذكريات الأسلاف، وراع يدافع عن سيبقى منهم في الشتات، وحافظ ينقل تراثهم إلى أحفاد الأحفاد، وحيّز تحت شمس الخالق لا يكونون فيه مواطنين ثانويين

ولا غرباء ولا أشباح.

## V

إن حال الأمة العربية مدعاة للنحيب، ويمكن سبرها من حقيقة أن مستقبل فلسطين إنما يعتمد أكثر ما يعتمد على "رغبات وأهواء" بنيامين بن تسيون بن ناتان نتنياهو وليس على القابعين في حواضر المجد التليد من: دمشق الأموية، إلى بغداد العباسية، إلى القاهرة الأيوبية، إلى الرياض الوهابية.

أما الحوار الثلاثي الجاري حالياً بين نتنياهو وكيري وعباس فهو في حقيقة الأمر واجهة لماراثون لِي الأذرع المتواصل بين ببلي وأوباما منذ خمسة أعوام. لقد تعقبت سلالة نتنياهو بأناة وروية ووجدت أن قلبه الأيديولوجي إنما تشكل في تعاليم جده الحاخام ناتان ووالده البروفسور بن تسيون.

كان الحاخام ناتان من معاصري هيرتسل، وكان صهيونياً قومياً على الرغم من تدينه، ذلك بأن اليهود المتدينين حينذاك قلما كانوا من مؤيدي الصهيونية القومية.

وكان الحاخام تابعاً متحمساً لفلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الحركة الصهيونية التنقيحية (Revisionist)، التي سُميت هكذا في بدايات العشرينيات لأنها سعت لـ "تنقيح" استراتيجيا حاييم وايزمن وبن - غوريون المتدرجة والمخادعة، والتي كانت تدعو إلى التدرج في تحقيق الأهداف وإلى إخفاء النيات الحقيقية للصهيونية.

أمّا جابوتنسكي، فأصرّ في المقابل على ضرورة التشديد على **المال الغائي** لـ "الوطن القومي اليهودي" وإعلانه، من دون تعميم أو لبس، على أنه الدولة اليهودية التي يمر نهر الأردن **عبرها**، ولا يكون **حدّها** الشرقي.

ودعا جابوتنسكي إلى تحقيق هذا الهدف في أقصر وقت ممكن من خلال هجرة جماعية يهودية غير مقيدة وعبّر "سور حديدي" (Iron Wall)، أي بالقوة العسكرية القاهرة. وقد اعتاد بن - غوريون العمالي على تسمية جابوتنسكي بـ "فلاديمير هتلر".

ولم تكن حماسة بن تسيون لجابوتنسكي أقل حرارة من حماسة ناتان الذي انضم إلى الحزب التنقيحي عندما كان في الثامنة عشرة من عمره، وصار لاحقاً رئيس تحرير صحيفة الحركة التنقيحية اليومية التي حملت اسم "الأردن"، والتي لم تكفّ عن انتقاد وايزمن وبن - غوريون بقسوة شديدة.

وتبع بن تسيون جابوتنسكي إلى الولايات المتحدة حيث عمل سكرتيراً له. ولبث هناك عشرة أعوام منكباً على نشر الأيديولوجيا التنقيحية، ثم عاد إلى إسرائيل كي يهاجم بيغن بقسوة لإقدامه على عقد معاهدة سلام مع مصر.

وحديثاً، ليس قبل فترة طويلة، أخبر بن تسيون صحيفة يومية إسرائيلية أن "حرمان المدن العربية من الغذاء، ومنع التعليم، ووقف [تزويدها] بالطاقة الكهربائية وبضعة أمور أخرى، سيجعل العرب غير قادرين على العيش وسيفرّون من هنا".

ويذكر مؤلفو سيرة حياة ببلي أن بن تسيون كان يدرّس أبناءه التاريخ واليهودية وأنهم كانوا "يقدّسونه"، وأن ببلي عندما كان صبياً كثيراً ما كان يرغب بمناقشة "مبدأ صفتي نهر الأردن". وإذا كان جدّ ببلي ووالده مصدر التأثيرات التي كوّنته أيديولوجياً، فإن نموذج الأمثل كان، بلا

شك، أخاه الأكبر جوناثان، بطل عملية عنتيبي الذي قُتل في أثناء مشاركته فيها. ومن هنا غطرتة صاحبنا.

أصاب موت جوناثان الأب والابن بصدمة هائلة، وتكريماً له أسس معهد جوناثان في القدس لدراسة ما سميها "الإرهاب الدولي".

ومثلما يليق بالمعهد، فقد دُعي لإلقاء محاضرة في الإرهاب في إحدى مؤتمراته رئيس الحكومة آنذاك مناحم بيغن، إلا أن المحاضر امتنع بخفر عن إشراك الحضور في ذكرياته الحميمة عن دير ياسين، وكيف أن منظمته الإرهابية، الإرغون، أدخلت إلى الشرق الأوسط لأول مرة الرسائل المفخخة، والطرود المفخخة، والبراميل المتفجرة، والقنابل الموقوتة للانفجار في الأسواق، فضلاً عن السيارات الملقومة.

إن الولايات المتحدة، بالنسبة إلى بيبي، ساحة داخلية تماماً كما هي إسرائيل. فهو يعرف هذا البلد منذ أن كان في السابعة من عمره: من المدرسة الابتدائية، إلى المدرسة الثانوية، إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، إلى شركة بوسطن للاستشارات. وقد أتقن في تلك الفترة اللهجة الفيلادلفية ومفردات البيسبول، وهاجر خلالها ثلاثة على الأقل من أعمامه إلى الولايات المتحدة حيث صاروا من كبار ملوك صناعة الصلب والقصدير.

وبعد اجتياح إسرائيل لبنان في سنة ١٩٨٢، أرسل يتسحاق شمير، الذي كان آنذاك وزير الخارجية، بيبي إلى واشنطن كي يكون ملحقاً في السفارة الإسرائيلية للمساعدة في ترميم صورة إسرائيل.

وحقق بيبي نجاحاً فورياً: لسان ذلق وحضور دائم وواسع الانتشار في وسائل الإعلام، واحتفاء به من جانب كبرى المنظمات اليهودية. وكمندوب لإسرائيل في الأمم المتحدة ما بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨، تعززت نجوميته لدى الجمهور المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

وفي سنة ١٩٩١ عينه شمير، الذي كان آنذاك قد صار رئيساً للحكومة، في منصب نائب وزير، فأجج هذا التعيين شهيته السياسية العارمة أضعافاً مضاعفة. وفي سنة ١٩٩٣ صار رئيساً لليكود، وفي سنة ١٩٩٦ رئيساً للحكومة.

إن المذكرات والسير الذاتية للرؤساء الأميركيين ووزراء الخارجية المتعاقبين التي تُنشر تباعاً تشكل مصدراً رئيسياً لفهم أعماق العلاقة بين واشنطن وتل أبيب. وقد اتسعت المساحة المخصصة للنزاع العربي - الإسرائيلي في هذه المؤلفات اتساعاً هائلاً في العقود القليلة الأخيرة. ومما يدعو إلى العجب أنه لم تجر حتى اليوم محاولة جدية لضم المعلومات الواردة فيها إلى المعلومات المتوفرة في سائر المصادر. وهنا مجال آخر للبحث يجدر بالمراكز المختصة بفلسطين إيلاءه اهتمامها.

لقد تعامل بيبي منذ أيام خدمته في السفارة في واشنطن، في مختلف الوظائف التي شغلها، مع خمس إدارات أميركية متعاقبة. وهو يعتبر الحلبة السياسية الأميركية مجالاً مفتوحاً لنشاطه من دون أي حرج. ويعتقد أن كتاباته عن الإرهاب أقنعت الرئيس ريغان بتغيير السياسة الأميركية تجاه التعامل مع الإرهاب، ويتباهى بأنه نجح في "إقناع" الكونغرس بإنهاء محاولات وزير الخارجية الأميركية بيكر فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، شارحاً أن "كل ما فعلته كان إرغامه (أي بيكر) على تغيير سياسته بممارسة ضغط دبلوماسي عليه... هذا هو اسم اللعبة..."

وفي أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة بصفته رئيساً للحكومة في سنة ١٩٩٦، ألقى بيبي خطاباً في الكونغرس حظي بترحيب حماسي صاحب وبوقوف جمبازي من أعضاء كلا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، الأمر الذي حدا بعم له من ملوك المال دعاه بيبي إلى حضور الجلسة، على

أن يصرّح لصحيفة أميركية عن اعتقاده أن ابن أخيه يستطيع أن يهزم السناتور بوب دول وبيل كلينتون في أي سباق رئاسي.

وقد شكّا كلينتون من أنه عندما أتى بببي في زيارة للبيت الأبيض، "كان الإنجلي جيري فالويل في الخارج يحشد الجماهير.... ويمتدح معارضة الحكومة الإسرائيلية لانسحاب متدرج من المناطق المحتلة." وشكا كلينتون أيضاً من أن "عملاء الليكود في الولايات المتحدة انضموا إلى الجمهوريين كي يثيروا الشكوك تجاه دبلوماسيته في الشرق الأوسط." كما أعرب عن اعتقاده أن بببي "ينفر في أعماقه من العملية السلمية"، وأن التكتيك الذي اتّبعه كان "التعطيل" و"التعويق"، وعندما كان يجابه بتحدّ كان يصرخ "إهانة قومية".

والآن، إلى باراك أوباما. إن بببي، المولود في سنة ١٩٤٩، أسنّ منه بـ ١٢ عاماً. وعندما ترشح أوباما لعضوية مجلس الشيوخ الأميركي في سنة ٢٠٠٣ كان بببي قد صار مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، فرئيس الليكود، فرئيس الحكومة، فوزير الخارجية، وفي سنة ٢٠٠٣ وزير المالية.

والأرجح أنه فقط بعد خطاب أوباما في سنة ٢٠٠٤ أمام مؤتمر الحزب الديمقراطي بدأ أوباما يلوح على شاشة رادار بببي السياسي ويجعله يتساءل: "من أين أتانا صاحبنا هذا، ومن هو بحق السماء، فضلاً عن اسمه الأوسط؟" وأغلب الظن أن بببي يشعر في أعماق نفسه بأن أوباما إنما يسطو على مرجه الأميركي الخاص.

لا مجال هنا للخوض في الجولات المتعددة في مباراة ليّ الذراع بين أوباما وبببي بشأن تجميد الاستيطان، وطموحات إيران النووية، وخطوط ١٩٦٧، واعتراف الأمم المتحدة [بفلسطين كدولة]، والاتفاق بين "فتح" و"حماس". بيد أن بعض المراقبين يعتقد أن بببي "هزم" أوباما، بينما أنا شخصياً أعتقد أنهما لا يزالان متعادلين.

سيداتى سادتي،

في الأعوام المئة منذ سنة ١٩١٤ ما كانت الصهيونية لتصل إلى ما وصلت إليه من الجبروت اليوم لو لم تمتدّ الإمبريالية البريطانية أولاً، والأميركية ثانياً، وتسخرهما كي تصيح إسرائيل الدولة المهيمنة على المشرق العربي على أنقاض الشعب الفلسطيني. لكن إلى متى تستطيع إسرائيل رفض الإقرار بما اقترفت يديها؟؟

يُنْبئني حدسي بأن نتناهاو قد يقبل باقتراح الإطار الذي يعمل كيري على بلورته، لكن بنيتة تعطيله، جازماً بإمكان إفلاته من عواقب ذلك. فهو يرى نفسه أكثر من مجرد رئيس حكومة إسرائيل. ففي سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٢، أدرجته "الجيروزالم بوست" في قمة قائمة شملت أقوى يهود العالم نفوذاً. المحيط الأطلسي، بالنسبة إلى بببي، يعبر وسط "صفتي" أرض إسرائيل، وهو مدرك إدراكاً كاملاً أنه سيعمرّ سياسياً أطول من أوباما. ففي إسرائيل، من يتولّى رئاسة الحكومة مرة يتولّها مراراً. أمّا أوباما، فولايته تنتهي بعد أقل من ثلاثة أعوام. ويدرك بببي أيضاً أنه يستطيع، في أي حال، أن يلتف في الكونغرس حول أوباما متى يشاء، ولديه بالتأكيد من التأييد هناك ما يفوق تأييد رئيس الولايات المتحدة.

إن اللاعبين الآخرين جميعاً، ملتزمون بحلّ سلمي. فكيري إن هو إلا صوت سيده، وفهم أوباما للقضية الفلسطينية وأبعادها أعمق من فهم أسلافه جميعاً لها. أمّا محمود عباس فقد بلغ من العمر عتياً، والسلام له تنويجٌ لسيرة ذاتية مديدة.

قطعاً لن يقبل نتناهاو تقاسم القدس. بيد أن الاستيطان الزاحف، وتضييق الخناق المتفاقم

على القدس الشرقية، لهما وصفة أكيدة لكارثة رهيبة حتمية الحلول، إن أجلاً أو عاجلاً، بالأماكن الإسلامية المقدسة. ومع تأجج التعصب الديني الأصولي المتصاعد لدى الطرفين، فإن الطريق إلى أشراط الساعة منطلقها بلدة القدس القديمة. ولذا، فإن بنيامين بن تسيون بن ناتان نتنياهو هو الزعيم السياسي الأخطر على السلم العالمي اليوم. ■

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

أحمد قريع (أبو علاء)

٤

مؤتمر أنابوليس

٢٠٠٧